كلمة

صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي

عضو المجلس الأعلى للاتحاد - حاكم إمارة الفجيرة

دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (30)

تونس - الجمهورية التونسية

الأحد 24 رجب 1440 هـ الموافق 31 مارس/آذار 2019م

فخامة الرئيس محمد الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية الشقيقة،،،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،
أصحاب المعالي،،،
معالي السيد/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،،،
السيدات والسادة،،،

يسرني بداية أن أنقل لكم تحيات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حفظه الله، وتمنياته أن يخرج هذا المؤتمر بنتائج إيجابية تخدم مستقبل أمّتَنا وتحقّق طموحات شعوبنا.

كما يسرّني أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله على جهوده المُقدّرة خلال ترؤسه أعمال قمتنا في دورتها الماضية.

ونشكر فخامة الرئيس الباجي قايد السبسي على الجهود التي بذلتها تونس الشقيقة لتنظيم هذا الملتقى الذي يأتي في ظروف غاية في الحساسية والأهمية، والتي نأمل أن تكون

مخرجات هذا الاجتماع في مستوى التحديات التي تتطلّب - أكثر من أي وقت مضى - جُهداً مشتركاً وتواصلاً حثيثاً.

كما نتقدّم بالشكر والامتنان إلى الشعب التونسي الشقيق على كرم الحفاوة وحسن الاستقبال، ونتمنى له مزيداً من التقدم والازدهار والرفعة.

وأيضاً، الشكر موصول لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور أحمد أبوالغيط وجهاز الأمانة العامة على ما بذلوه من جهود كبيرة للإعداد لهذا اللقاء الهام.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

لطالما كان التعاون العربي المشترك في طليعة أولويات دولة الإمارات، ومنذ عهد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وهي حريصة على تفعيله والارتقاء به إلى أعلى المستويات. وهنا نجدّد دعم دولتنا كلَّ جهدٍ يصبُّ في تعزيز العمل الجماعي العربي لما يحقّق مزيداً من التنمية للشعوب العربية قاطبة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

لا تزال أمتنا العربية تواجه التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية غير المسبوقة والتي تمس أمننا القومي، ولم يعد التهديد الذي يشكله سلوك بعض الأطراف الاقليمية خافياً. فالتدخلات الإيرانية لاتزال مستمرة دون مراعاة لمبادئ حسن الجوار، بالرغم من مطالبتنا دوماً لها بالامتناع عن التدخل في شؤون الدول العربية. ولذا نؤكد على ضرورة العمل العربي المشترك في مواجهة التدخلات الإقليمية المستمرة في القضايا العربية وشؤون دولنا. ومن المسلّمات في هذا الجانب وجوب الاتفاق على الحد الأدنى من التفاهم والتنسيق الذي يحمي وحدة الأراضي العربية وأنظمتها السياسية من التدخلات الخارجية، مع احترام التباين الطبيعي في وجهات النظر ضمن الأسرة العربية.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أن دولة الإمارات تتبنى موقفاً حازماً ورافضاً رفضاً قاطعاً لأي تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، كما نؤكد على رفضنا لاستمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث المحتلة: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبوموسى، ونطالب إيران بالاستجابة لمطالبنا التي تدعو إلى التفاوض السلمي المباشر

لتحقيق التسوية العادلة، أو القبول بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

ولا بد من إدانة التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، واستمرار إيران في التدخل في شؤون المنطقة بأدواتها الإرهابية، وتهديدها أمن المملكة العربية السعودية من خلال تهريب الأسلحة والصواريخ الباليستية إلى الميليشيات الحوثية لإطلاقها باتجاه الأراضي السعودية.

ونرى أنه من الضروري التعبير عن القلق من برنامج إيران للصواريخ الباليستية وتدخلاتها الإقليمية المزعزعة للاستقراروالأمن في منطقتنا العربية، ومن هذا المنطلق فإن بلادي ترى ضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي لإعادة تصحيح السياسة الإيرانية المزعزعة للاستقرار.

ومن الطبيعي التأكيد هنا على أنّنا نسعى إلى علاقات طبيعية مع كل جيراننا وفي مقدمتها إيران.. ونؤكد على أنّ العلاقات يجب أن تقوم على مبادئ واضحة تحترم السيادة، وترفض التدخّل في الشؤون الداخلية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

في ما يتعلق بالأزمة اليمنية، لا يسعنا إلا أن نكرر تأكيدنا على أن الحل السياسي بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ ورقم ٢٤٥١، هو الحل الوحيد لإنهاء الصراع في اليمن، ولا شك أن اتفاق استوكهولم الذي تم التوصل إليه في ١٣ ديسمبر ٢٠١٨ جاء نتيجة الضغط العسكري الذي مارسته قوات التحالف العربي والشرعية اليمنية على الحوثيين في مدينة الحُديدة، إلا أن ما نشاهده اليوم هو استمرار التعنت والتنصل من قبل الميليشيات الحوثية الانقلابية في تنفيذ الاتفاق ما يهدّد فرص السلام وجهود المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث ويعرقل جهودنا المشتركة في هذا الجانب .. وهنا، تؤكد دولة الإمارات على دعمها لهذا الاتفاق، كما ندعو المجتمع الدولي لممارسة المزيد من الضغوط على الحوثيين للحفاظ على مسار العملية السياسية وحماية الزخم الناتج عن اتفاق استوكهولم ونؤكد أهمية إلتزامهم بتطبيق اتفاق الحُديدة.

إن دولة الامارات مستمرة في دعمها وتؤكد التزامها ضمن التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية لإعادة الشرعية إلى اليمن، واستمرارها في الالتزام بالدعم الإنساني التنموي في اليمن في الفترة القادمة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

لا تزال القضية الفلسطينية قضيتنا الأولى والمحورية، حيث تؤكد دولة الإمارات على موقفها ضمن الإجماع العربي في دعم جهود التوصل إلى حل شامل ودائم وفقاً للقرارات الدولية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. كما تدعو دولة الامارات المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته تجاه القضية الفلسطينية.

كما نؤكد على التمسك بالوضعية القانونية لمجمل الأراضي العربية المحتلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن الدولي، بما في ذلك القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السوري المحتل. وهنا، نعرب عن شديد الأسف والاستنكار لقرار الإدارة الأمريكية الأخير بشأن الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان. وهذا القرار الذي يتعارض مع القانون الدولي لا يغير واقع أنّ الجولان أرض سورية عربية محتلة. ونأمل أن تتراجع الإدارة الأمريكية عن قراراتها المجافية للقانون الدولي وأن تمارس دور الوسيط النزيه الراعي لعملية السلام.

وضمن التزامنا بالشعب الفلسطيني الشقيق، نؤكد على التزام الدولة بدعم وكالة «الأونروا» لغوث اللاجئين الفلسطينيين، فقد قدمنا دعماً بلغ ٥٣,٨ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠١٨.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

إن دولة الإمارات تؤكد ضرورة التوصل لحل سياسي للأزمة السورية وفقاً لمقتضيات قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، ونؤكد مجدداً أهمية إعادة الدور العربي النشط في الأزمة السورية لمواجهة التدخلات الإقليمية غير العربية والتي تُقوّض الجهود الدولية لحل الأزمة وتهدد سيادة الأراضي السورية ووحدتها.

ولا بدّ من الإشارة إلى اهتمام بلادي بالتخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية للشعب السوري الشقيق، وكانت هذه المأساة - ومنذ العام ٢٠١١ – أولوية لدولة الإمارات، أحد أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية والتنموية للاجئين والمُهَجَّرين السوريين.

وفي الشأن الليبي، تؤكد دولة الإمارات على دعم جهود المبعوث الأممي غسّان سلامة إلى ليبيا لتحقيق التوافق الوطني والتوصل إلى حل سياسي مستدام، ونقوم في هذا الصدد بدعم كافة الجهود السياسية للتقريب بين الأفرقاء الليبيين ونتطلع بتفاؤل إلى نجاح هذه الجهود لما فيه خير ليبيا وشعبها.

كما نعرب عن قلقنا إزاء تفاقم خطر تمدّد الجماعات الإرهابية، ونؤكد ضرورة دحر تقدم هذه الجماعات من خلال بذل المزيد من الجهود الدولية لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ،،،

إنّ واقع منطقتنا يحتّم مزيداً من تنسيق الجهود لمواجهة التطرف، عبر تعزيز قيم الاعتدال والوسطية على المستويْن الاستراتيجي والعملي.

وترجمة من دولة الإمارات لمعاني التسامح والوسطية، أعلنت بلادي العام ٢٠١٩ عاماً للتسامح، والذي يأتي في إطار ثقافة مجتمعنا الإماراتي الذي يتقبّل الآخر بعقل وقلب مفتوحين. وفي هذا السياق، شهدت العاصمة أبوظبي في فبراير الماضي توقيع وثيقة الأخوة الإنسانية التي تعتبر ترجمة لهذه المبادئ السامية النبيلة.

ورغم ما تحقّق في مواجهة ظاهرة الإرهاب إلا أنها تظل تحدياً يتطلب مضاعفة الجهود لوأده وتخليص البشرية والعالم من شروره، مع التأكيد على أنّ الإرهاب لا دين له، ونرفض أن يلصق بديننا الحنيف، فنحن ندين العنف الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية التي تتستّر بغطاء الدين لتحقيق أهداف سياسية مشبوهة، وكذلك ندين الأفعال التي تقوم بها الجماعات الطائفية الإرهابية مثل: حزب الله وأنصارالله وغيرها والتي تسير على نهج «خطف الدولة».

كما تدين دولة الإمارات - وبشدة - الأفعال الإجرامية التي تنتهجها هذه الجماعات باسم الدين وهي التي لا تمُتُّ بأي صلة لمبادئه السمحة.. ومن هنا جاء موقفنا المبدئي بالتصدي لجماعات الفكر التضليلي الهدام، عبر دعم المؤسسات التي تنشر المعاني السمحة للإسلام، ومنها مجلس حكماء المسلمين.

كما أننا ندين مذبحة المسجدين في نيوزيلندا ونؤكد على أن الإرهاب والتطرف لا دين له ولا مذهب، ولا بد من تضافر الجهود الدولية لمحاربة التطرف والإرهاب بكافة صوره وأشكاله، والعمل جدياً لتجفيف منابعه ومصادر تمويله.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

إن دولة الإمارات تحرص كل الحرص على دعم أشقائها لإرساء أسس التنمية والسلام، انطلاقاً من مبادئ راسخة تؤكد مسؤوليتها في محيطها العربي من أجل تحقيق طموحات الشعوب العربية في البناء والتنمية والاستقرار.

إنّ من الضرورة الشروع في إعادة بناء اقتصاد عربي تكاملي قائم على العلم والمعرفة والتكنولوجيا، يُشرّع للشباب العربي أبواب المستقبل ويخلق لهم فرص العمل، ما ينعكس على أمتنا نهضةً وتقدّماً واستقراراً.

وفي الختام، أكرر شكري وتقديري لحكومة الجمهورية التونسية الشقيقة على الجهود الكبيرة التي بذلت تحضيراً لهذه القمة، سائلاً الله العلي القدير أن يُكلل اجتماعنا بالنجاح والتوفيق لتحقيق تطلعات شعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.